واقع مكتبات السجون ومساهمتها في تأهيل النزلاء: مكتبة سجن النساء بالسجن المركزي بولاية سمائل في سلطنة عمان أنموذجاً

د. نايفة بنت عيد بنت بن سليم [1]

نادية بنت محمد البوسعيدية[2]

مستخلص:

ينظر كثير من عامة الناس إلى السجون على أنها أماكن خلقت لتعذيب المجرمين، ولا يتخيل العامة أن السجون يمكن أن تلحق بها مكتبات تهدف إلى إعادة تأهيل النزلاء، وتحويلهم إلى أشخاص جدد بأفكار وسلوكيات إيجابية. وقد هدفت الدراسة الحالية إلى الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة وهو ما واقع مكتبات السجون؟ محاولة كشف مدى مساهمتها في تأهيل النزلاء مع دراسة حالة مكتبة سجن النساء بالسجن المركزي بولاية سمائل بسلطنة عمان، وتفرع من السؤال الرئيس أسئلة فرعية أخرى، منها: ما الدور الذي تؤديه مكتبة سجن النساء بالسجن المركزي بولاية سمائل في تأهيل النزيلات؟ وما الخدمات التي تقدمها مكتبة سجن النساء في السجن المركزي في سلطنة عمان للنزيلات؟ وما الأنشطة والفعاليات الثقافية التي تقدمها مكتبة سجن النساء في السجن المركزي في سلطنة عمان؟ وتوصلت الدراسة إلى أن سجن النساء بالسجن المركزي من التنظيمات الإدارية التي خطط لها، ولتفاصيلها بكل دقة مع التخطيط لبناء السجن؛ وذلك تنفيذا لتشريعات اللائحة القانونية لتنظيم السجون، والصادرة بمرسوم سلطاني رقم 48 في العام 1998، الذي ينص على أن تتولى إدارة السجون إنشاء المكتبة، ودعمها ماديا، وتؤدي المكتبة دورها بشكل فاعل في الخدمة المكتبية، وفي إعادة تأهيل النزيلات بكل جدارة.

أما فيما يتعلق بمدى مساهمة الخدمات المكتبية والأنشطة والفعاليات الثقافية التي تقدمها مكتبة سجن النساء بالسجن المركزي بولاية سمائل في إعادة تأهيل النزيلات، فقد وجدت الدراسة أن للمكتبة وللخدمات المكتبية دورا مهما وحيويا في إعادة تأهيل النزيلات؛ فقد ساعد كثيرا منهن على الانتماء لجماعة أصدقاء المكتبة، كما ساعدتهن الخدمات المكتبية والبرامج الثقافية في التقليل من حدة الضغط الذي يشعرن به جراء التفكير في العودة إلى المنزل ونظرة المجتمع إليهن.

الكلمات المفتاحية: السجن، النزيلات، مكتبة السجن المركزي، الخدمات المكتبية، الفعاليات، خدمة الإعارة، جماعة أصدقاء المكتبة.

---

[1] أ أستاذ مشارك، قسم دراسات المعلومات، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس

[2] أخصائية مصادر التعلم ، وزارةالتربية والتعليم

مقدمة الدراسة:

عُرفت الجريمة منذ فجر البشرية، فمنذ أن قتل قابيل أخاه هابيل، والجرائم ترتكب بشتى أنواعها، وكان لزاماً على كل دولة أن تتخذ الإجراءات والتدابير المناسبة للحد من هذه الجرائم؛ عليه ظهر ما يعرف بالمؤسسات الإصلاحية (السجون)؛ بقصد حفظ الأمن والسلام في المجتمع، ومن أجل تحقيق هدف أسمى من العقاب وهو الإصلاح وإعادة التأهيل على أمل أن يغادر السجين* –الذي سيشار له في هذه الدراسة بمسمى النزيل –المؤسسة الإصلاحية وهو في حالة إصلاحية أفضل ببناء نفسه وإعادة تأهيلها من جديد. ويتفق مع هذا الرأي أن الشيخ وصوفي (2013) يعتقدان "أن المجتمعات الحديثة تتبنى تدريجيا، ممارسات أكثر إنسانية، وأكثر وضوحا في مجال العدالة الجنائية، والسجون؛ وذلك وفقا لإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، فقد تحول تركيزها من العقاب، إلى التعليم، إعادة التأهيل، والاستخدام الأمثل للوقت". ولن تستطيع السجون تحقيق التحول من العقاب إلى التعليم، وإعادة التأهيل والاستغلال الأمثل للوقت، إلا بوجود مكتبة أو مركز يعلم نزلاء السجون قيمة الوقت وقيمة الإنسان ويعيد تأهيله؛ ووفقا لذلك فهناك دور كبير مناط بالمؤسسات الإصلاحية والتأهيلية "مكتبات السجون"، ويجب على السجون أن تضع أو تضيف إلى خرائطها اللوجستية والمكانية مكانا للمكتبة، فقد أصبحت مكتبات السجون، مكانا لابد من وجوده في السجون حتى تؤدي دورها في دعم البرامج التعليمية والترفيهية، مما يعني أن مكتبة السجن أصبحت جزءا مهما من بيئة السجن بأكمله، ويؤيد هذا القول أن المادة 40 من معايير الأمم المتحدة للقواعد الدنيا لمعاملة السجناء (1955) نصت على ما يلي: أن "كل مؤسسة يجب أن تملك مكتبة يستخدمها جميع فئات السجناء، مزودة بما يكفى من الكتب الترفيهية والتعليمية، ويجب تشجيع السجناء على الاستفادة الكاملة منها .

قد يعارض البعض إمكانية أن تؤدي مكتبات السجون دورا في إعادة تأهيل النزيل وبنائه من جديد، ولربما يتبادر إلى ذهنه سؤال: وهو كيف يمكن تحويل هذا المجرم مهما كانت جريمته، خاصة لو كانت جريمة من الدرجة الأولى، أي أشدها خطورة، إلى إنسان سوي؟ وتأتي الإجابة في توضيح حقيقة مفادها أنه لا يوجد إنسان خُلق للإجرام، والنفس البشرية بطبيعتها تجمع بين الخير والشر، والإنسان بطبعه متقلب، ومتغير الأطوار بتغير الظروف المحيطة به.

وإذا أضفنا إلى طبيعة البشر التي تجمع بين الخير والشر فإن ستيفن 1995(Stevens) وجد أن الخدمات التي تقدمها مكتبات السجون يمكن أن تدعم السجناء في ثلاثة أدوار رئيسة، وهي: مساعدة السجناء في الوصول إلى المعلومات، ومساعدتهم على تعلم بعض المهارات العملية، بالإضافة إلى التغيير الإيجابي لبعض السلوكيات والمعتقدات الخاصة بهم.

ومن هذا المنطلق جاء الهدف من إنشاء السجون في كل الدول؛ لتعمل على تغيير تلك الظروف التي كانت تحيط بالمجرم، فلم يعد السجن عبارة عن زنزانة رمادية موحشة تمارس فيها أبشع أساليب التعذيب والتنكيل، بل أصبح مؤسسة تعنى بالإصلاح والتأهيل معاً؛ من أجل هذا سعت هذه السجون إلى توفير أساليب الإصلاح والترفيه في الوقت نفسه، وقد طرأت تغيرات كثيرة على آلية عمل السجون في الآونة الأخيرة، ومن هذه التغيرات إتاحة الفرصة للنزلاء للقراءة؛ ذلك أن ميثاق القراء لعام (1994)، وهو ميثاق وضعته اللجنة الدولية للكتاب، والجمعية الدولية للناشرين، ونشرته اليونسكو، نص على أن "القراءة حق عالمي"؛ ومن هنا كان لابد من إنشاء ما يعرف بمكتبات السجون.

الخلفية النظرية للدراسة :

تعد سلطنة عمان من الدول التي اهتمت كثيرا بالتنظيم الإداري للدولة منذ بداياتها الأولى وبزوغ فجر نهضتها، أذ أنه على الرغم من تولي جلاله السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في عام 1970، إلا أنه شرع منذ بدايته الأولى إلى تنظيم الدولة إداريا حتى تستقر أعمدتها، فقد شرع في إصدار المراسيم المنظمة لأمور الدولة الإدارية والتنظيمية، فقد صدرت بعض القوانين في عام 1971، إلا أنها لم توثق، وتم الوصول إلى المرسوم السلطاني

الموثق في العام 1972 ورقمه 9 والقاضي بمقاطعة إسرائيل.[3]

واستمرت جهود حضرة صاحب الجلالة في التنظيم الإداري للدولة؛ فقد أنشأ وزارة الشؤون القانونية في الخامس من يناير عام 1994م؛ وذلك استجابة لدواعي التطور التشريعي في السلطنة، إذ تم بموجب المرسوم السلطاني رقم 2

[3] .http://mola.gov.om/mainlaws.aspx?page=1

/ 94 إنشاء وزارة الشؤون القانونية، وعُهِد إليها بالعديد من الاختصاصات المهمة التي صدر بتحديدها المرسوم السلطاني رقم 14 / 94. " http://mola.gov.om؛ إذ أنه بموجب المرسوم السلطاني رقم 94/14 تم تحديد مهام وزارة الشؤون القانونية بالعمل على تطوير القوانين والأنظمة لعمل الوزارات؛ وذلك لمواكبة النهضة التي تشهدها السلطنة، كما أن على الوزارة التنسيق بهذا الشأن مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية" [4]

وفيما يتعلق بمراسيم وقوانين تنظيم السجون في سلطنة عمان ‘فإن أول مرسوم سلطاني متعلق بهذا الشأن ، صدر في عام 1974 ورقمه 23 تحت عنوان "قانون السجون" http://data.qanoon.om/ar/rd/1974/1974-023.pdf، ولأن هذا المرسوم الأول من نوعه الخاص بتنظيم عمل السجون؛ فمن الطبيعي أن يكون هذا المرسوم مرسوما تعريفيا بالمصطلحات الخاصة بالسجون، مثل التعريف بوظائف الأشخاص القائمين على السجن، مثل قائد الشرطة، وتنظيما لعمل السجون، فقد عرف الباب الأول منه الإدارة المركزية للسجون، وفي هذا الشأن ذكر المرسوم أنه يعود لقائد الشرطة الإشراف العام على السجون، وإبرام الاتفاقيات والعقود، وعرف في بابه الثاني مأمور السجون، أما الباب الثالث منه فنص على آلية احتجاز السجناء ومعاملتهن، وقد احتوى المرسوم على 9 أبواب تنظيمية للسجون، ولم يشر هذا المرسوم إلى مكتبة السجن أو ما يماثلها؛ ولعل ذلك يعود إلى أن الدولة في تلك الفترة كانت فتية على فكرة المكتبات، ذلك أنه وفقا لمنتديات اليسير للمكتبات وتقنية المعلومات، إن أول مكتبة عمانية أنشئت في عام 1978 وهي مكتبة البنك المركزي العماني. [5]

واستمر العمل بقانون السجون الصادر في عام 1974، إلى أن تم إلغاؤه بقانون السجون الجديد الذي صدر في عام 1998، ورقمه 48/ 98، وهو القانون المعمول به حالياً في سلطنة عمان، احتوى هذا القانون على 10 أبواب مفصلة على (62) مادة، ونظرا لأن هذا القانون الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 98/48 مرسوم صدر في عام 1998، وهي الفترة التي شهدت أن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد مضى قدما بالدولة نحو التطور الحضاري والبشري؛ واستجابة لهذا التطور ظهر النداء بأهمية المكتبات، ودورها في التنمية البشرية. ومن

[4] http://data.qanoon.om/ar/rd/1994/1994-014.pdf

[5] http://alyaseer.net/vb/showthread.php?p=95203

هذا المنطلق فإن قانون السجون لعام 1998، نص صراحة في المادة رقم ((24 على أن "تنشأ في كل سجن مكتبة تضم الكتب والمطبوعات الجائز تداولها، وتهدف إلى تثقيف النزلاء وتهذيبهم، ويحق لجميع النزلاء الاستفادة منها في أوقات فراغهم". [6]

وتُعد سلطنة عمان من الدول التي استجابت لنداء الأمم المتحدة بضرورة إنشاء المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، فأنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب المرسوم السلطاني رقم 124 لعام 2008، ومن ضمن مهامها التواصل الدائم مع نزلاء السجن المركزي، بتنظيم زيارات دورية بهدف الاستماع إلى مطالبهم. (التقرير السنوي للجنة العمانية لحقوق الإنسان، 2015).

إذا ما تتبعنا نشأة مكتبات السجون وتطورها في سلطنة عمان، فإنه وفقا للنقيب/ سليمان بن ناصر العبدلي (2015) نجد أن أول مكتبة أنشئت كانت في سجن الرميس في عام (1977)، وكانت أقرب ما تكون إلى مخزن للكتب، وتحتوي على عدد قليل من الكتب الدينية والأدبية والتاريخية، وبعض الصحف والمجلات العمانية، وبعد عملية الانتقال إلى السجن المركزي الجديد في ولاية سمائل صاحب هذا الانتقال تطورات مختلفة في السجن، ومن بينها المكتبة التي أخذت مسمى "مكتبات السجن المركزي"، وافتتحت مع الافتتاح الرسمي للسجن، وكان ذلك في عام 2009.

وكما يدل الاسم فأن هناك مجموعة مكتبات جمعت في مكان واحد، وهذه المكتبات هي أربع مكتبات: مكتبة الرجال، ومكتبة النساء، ومكتبة الأحداث، ومكتبة الضباط. النقيب سليمان بن ناصر العبدلي (اتصال شخصي، إبريل 24، 2015)

[6] http://data.qanoon.om/ar/rd/1998/1998-048.pdf

مشكلة الدراسة:

كما ذكرنا سابقا، أن تغيرات كثيرة طرأت على آلية عمل السجون في الآونة الأخيرة، إذ أنها أصبحت تعتمد على ممارسات أكثر إنسانية، فتحول تركيزها من العقاب إلى التعليم وإعادة التأهيل، ومن هذه التغيرات ما يظهر في المادة رقم (40) من معايير الأمم المتحدة، التي تم ذكرها سابقا.

وكما أسلفنا سابقا فإن سلطنة عمان خطت خطوات واسعة في التنظيم الإداري لأمور الدولة، ومن هذه الخطوات أن أصدر حضرة صاحب الجلالة حفظه الله ورعاه قانون السجون في عام 1974، ثم القانون الحالي الصادر في عام 1998، وهو قانون ينظم أمر السجون وقاطنيها.

ومع الجهود التي تبذلها الدولة للارتقاء بحال النزلاء وتأهيلهم إلا أن الكثير من عامة الشعب ربما لا يستوعبون أنه يمكن أن تكون هناك مكتبة ملحقة بالسجون، وأن لها دورا في تأهيل النزيل وتثقيفه وإعادة بنائه؛ ولعل ذلك يعود إلى النظرة إلى السجون كونها جهة عقابية، وليست إصلاحية، خاصة وأن دراسة مثل دراسة Carter & Russell (2005) ترى أن البرامج الإصلاحية والتأهيلية والخدمات الطبية التي تقدم للنزلاء ينظر إليها عامة الشعب على أنها برامج رفاهية، وإن النزلاء نظرا للجرائم التي ارتكبوها لا يستحقون تلك البرامج، إلا أن تلك الدراسة اختلفت معها بعض الدراسات التي كشفت عن وجود آثار إيجابية، لمثل تلك البرامج والخدمات الصحية، فعلى سبيل المثال دراسة Kim & Clark (2013) التي توصلت إلى أن البرامج الإصلاحية التي تقدمها مكتبات السجون تسهم في التعليم المستمر للنزلاء، كما أنها كان لها دور في تراجع حالات الانتكاسة واليأس وعدم تقدير الذات التي يشعر بها النزيل، ووجد كل من (Johnson, 2008; Meek & Lewis, 2013) أن تلك البرامج تسهم في إصلاح النزيل ويعود بعد خروجه من السجن عضواً فعالاً في المجتمع.

وانطلاقاً مما سبق، فإنه لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا إن لمكتبات السجون دوراً محورياً في إعادة تأهيل النزلاء وإصلاحهم، خاصة إذا كان النزيل امرأة؛ ذلك أن أهمية المرأة تكمن في أنها نصف المجتمع، وهي الأم التي يتوقع منها إعداد جيل من المواطنين الصالحين؛ وبالتالي فإنه سيعول كثيرا على مكتبة السجن في تأهيل المرأة التي دخلت

ذلك المكان وهي مجرمة بجرم ما مهما صغر يظل عالقا في الأذهان، وعليه يجب أن تدخل المؤسسة الإصلاحية، ويفترض أن تخرج منه وهي مهيأة لبدء حياة جديدة.

وإذا ما نظرنا نظرة فوقية لمصطلح مكتبة السجن نجد أن أهدافها لا تنحصر في توفير مصادر المعلومات للقراءة والاطلاع، وإنما تتعدى ذلك إلى توفير البرامج الإصلاحية التي تعمل على إعادة تأهيل النزلاء، وتنمية ثقتهم بأنفسهم، وقد خلق هذا المصطلح التساؤل الرئيس لمشكلة هذه الدراسة وهو:

1. ما واقع مكتبات السجن المركزي بولاية سمائل بسلطنة عمان؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي أسئلة أخرى:

ما الدور الذي تؤديه مكتبة سجن النساء بالسجن المركزي بولاية سمائل في تأهيل النزيلات؟

ما الخدمات المعلوماتية التي تقدمها مكتبة سجن النساء في السجن المركزي في سلطنة عمان للنزيلات؟

ما الأنشطة والفعاليات الثقافية التي تقدمها مكتبة سجن النساء في السجن المركزي في سلطنة عمان على أنها برامج إصلاحية؟

ما مدى مساهمة الخدمات المعلوماتية والأنشطة والفعاليات الثقافية التي تقدمها مكتبة سجن النساء بالسجن المركزي بولاية سمائل في إعادة تأهيل النزيلات؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع مكتبات السجون في سلطنة عمان؛ وذلك بالتعرف على الدور الذي تؤديه مكتبة سجن النساء بالسجن المركزي بولاية سمائل في تأهيل السجينات، بالإضافة إلى التعرف على الخدمات المعلوماتية التي تقدمها مكتبة السجن، وتأثير تلك الخدمات المعلوماتية والأنشطة والفعاليات الثقافية في إعادة النزيلات وتأهيلهن.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع نفسه وهو مكتبات السجون، وأهمية وجودها في أي مجتمع يؤمن بحقوق الإنسان، إذ تُعد محاولة للفت الأنظار إلى هذا النوع من المكتبات التي تسهم بشكل كبير في إصلاح النزلاء، بالإضافة إلى سعي الدراسة إلى نشر الوعي بضرورة تكوين شبكة اتصال وتعاون بين مكتبات السجون والمكتبات الأخرى في المجتمع، وتبرز أهمية هذه الدراسة من جانبين:

الجانب النظري: تُعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في سلطنة عمان، ومحاولة يسيرة يُؤمل منها تحقيق إضافة للإنتاج الفكري العربي؛ نظراً لندرة الدراسات العربية في هذا الموضوع، وأن تفتح المجال أمام دراسات مستقبلية تتناول جوانب أخرى لم تغطيها هذه الدراسة.

الجانب العملي: يؤمل أن تقدم هذه الدراسة الفائدة العملية للفئات الآتية:

1- إدارة السجون في سلطنة عمان:

وذلك عند اتخاذهم قراراً بتقديم برامج ثقافية للنزلاء بالاستفادة من نتائج الدراسة البحثية ومحاولة تطبيق التوصيات والاقتراحات لتحقيق الأهداف الجوهرية من إنشاء المكتبة.

2- أمناء المكتبات العاملون في مكتبات السجن المركزي في سلطنة عمان:

يمكن أن يستفيدوا من نتائج الدراسة في إدراك أهمية الخدمات المعلوماتية والبرامج الثقافية في إصلاح النزلاء وتأهيلهم.

3- المستفيدون من مكتبة السجن:

نزلاء السجن هم المستفيدون بالدرجة الأولى من المكتبة، وجاءت هذه الدراسة للفت أنظارهم إلى أهمية استخدامها، والاستفادة من جميع خدماتها، لما تحققه من فوائد كثيرة لهم في إعادة تأهيلهم والقضاء على وقت فراغهم.

مصطلحات الدراسة:

المؤسسة الإصلاحية (السجن) Prison:

المكان الذي يقضي فيه النزيل مدة عقوبته بعد صدور الحكم عليه من قبل المحكمة المختصة (الخروصي،2014).

السجين prisoner :

هو شخص من عامة الناس، ولسبب معين تم إبعاده عن المجتمع لفترة معينة (النشار،2001)، ويضيف المغدري (2003) أن السجين هو من صدر في حقه حكم قضائي بات يشمل عقوبة سالبة للحرية.

مكتبة السجن prison library:

يقصد بها المكتبة التي تنشأ داخل السجن، أو المؤسسة الإصلاحية؛ بهدف تقديم الخدمات المكتبية والأنشطة الثقافية والمعلوماتية للنزلاء، فإن أهداف مكتبة السجن ووظائفها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجتمع السجن وأهدافه التي تتركز في إصلاح النزلاء وتأهيلهم. (النشار،2001).

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الإنتاج الفكري المكتوب في مجال مكتبات السجون، توصلت الباحثتان إلى أن معظم هذا الإنتاج قد كُتب باللغة الإنجليزية، وقليلٌ منه باللغة العربية، ويتمثل الإنتاج الفكري العربي في دراسة ماجستير في المملكة العربية السعودية، وأخرى في جمهورية مصر العربية، إضافة إلى دراسة علمية منشورة، وسوف تذكر الباحثتان فيما يلي بعض الدراسات والمقالات العلمية وأعمال المؤتمرات، بدءً بالدراسات العربية من الأقدم إلى الأحدث من حيث سنة النشر، وذلك على النحو الآتي:

أنجز السريع (1997) دراسة تهدف إلى إعطاء صورة متكاملة عن مكتبات السجون، وتظهر واقعها، إذ تناول الباحث فيها بداية نشأة السجون والتطورات التي حصلت عليها في الآونة الأخيرة، فلم تعد أماكن للتعذيب والتنكيل،

وإنما أصبحت أماكن إصلاح وتأهيل، وعرف مكتبة السجن على أنها مجموعة منظمة من الكتب المتنوعة، وأوعية المعلومات الأخرى التي تلبي احتياجات النزلاء.

وأوضحت الدراسة أن للمكتبة دورا في تأهيل السجناء، إذ كشفت الدراسة أن مكتبة السجن أدت دورا في حفظ الأمن داخل السجن، وأسهمت في تعليم المساجين وتثقيفهم، كما عالجت الدارسة خدمات المعلومات التي قدمتها مكتبة السجن ومن هذه الخدمات خدمة الإعارة، إذ أظهرت الدراسة أنواع مصادر المعلومات المسموح إتاحتها للنزيل من الكتب الدينية والتثقيفية والترفيهية، ومعايير اختيار المجموعات، وكيفية ترتيب مصادر المعلومات وتنظيمها باستخدام نظام التصنيف والفهرسة، وتطرقت الدراسة إلى توضيح الخدمات المكتبية المناسبة لجذب النزلاء، وكيفية تصميم مبنى المكتبة والتجهيزات والأثاث، والمهارات التي ينبغي أن يتحلى بها أمين مكتبة السجن.

وفي دراسة أخرى مهمة عن واقع مكتبات السجون، أعدت نور الدين (1998) أول دراسة عربية تطبيقية في مجال مكتبات السجون، فقد طبقت الباحثة الدراسة على سجون النساء بمنطقة مكة المكرمة، وتم استخدام المنهج المسحي، إذ تم استخدام إستبانتين، إحداهن لعينة من النزيلات، والأخرى للمسؤولات القائمات على البرامج الإصلاحية بالسجن؛ لجمع المعلومات الأولية عن واقع مكتبات السجون، ومدى حاجة النزيلات إلى خدمات المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

إن جميع النزيلات باختلاف مستوياتهن الثقافية في حاجة ماسة لخدمات المكتبات بالسجون.

إن البرامج الإصلاحية المتنوعة بالسجون تحتاج إلى خدمات المكتبات والمعلومات لتدعيمها.

تعاني مكتبات سجون السعودية من عدم اقتناع المسؤولين عن السجون بدور المكتبات في إصلاح النزلاء وتأهيلهم.

وأخيراً لا توجد مكتبة سجون بالمفهوم العلمي بالسعودية تعمل على أنها نظام فرعي لنظام السجون لتدعم البرامج الإصلاحية التي تسهم في تحقيق أهدافها.

كما أعد النشار (2001) دراسة عن واقع مكتبات السجون في محافظتي الإسكندرية والبحيرة بهدف تقييمها وتحديد نواحي القوة ومواطن القصور، وقد اقتصرت حدود الدراسة على مكتبات السجون الخاصة بالرجال. وخرجت الدراسة بنتائج يمكن بلورتها في النقاط الآتية:

1- موقع مكتبات السجون ملائم لتقديم الخدمة المكتبية، من حيث سهولة الوصول إليه، مع أن المساحة لا تتناسب مع المجتمع الذي تخدمه، كما تفتقر إلى عنصر المرونة في التوسع المستقبلي.

2- عدم توفر سياسة مكتوبة لتنمية المجموعات في مكتبات السجون بالإسكندرية والبحيرة.

3- تقتصر الخدمات المكتبية على خدمتي الاطلاع الداخلي والإعارة الخارجية.

4- زيادة الاعتمادات المالية المقدمة من مصلحة السجون للمكتبات.

الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية

سوف تعرض الباحثتان فيما يلي بعض الدراسات باللغة الإنجليزية، وهي دراسات لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، بدءً بالدليل الإرشادي الذي تشرف عليه منظمة IFLA لارتباطه الوثيق بموضوع الدراسة، ثم سيتم ذكر باقي الدراسات من الأقدم إلى الأحدث حسب سنة النشر:

أعد كلٍ من Lehmann & Locke (2005)، دراسة تهدف إلى تقديم دليل نموذجي لكيفية التخطيط لإنشاء مكتبة السجن، ويتكون الدليل من عدة تعليمات تمثل أداة لتخطيط إنشاء المكتبة، أو تقييم المكتبات الموجودة، وهذه التعليمات قابلة للتطبيق في مختلف الدول لقدرتها على التكيف مع الظروف المحلية بسهولة، واشتمل على عدة معايير أساسية يجب مراعاتها عند عملية التخطيط لإنشاء مكتبة السجن، وهذه المعايير هي:

1)- الإدارة: وتضم السياسات والقوانين التي تشمل العمليات اليومية، وساعات فتح المكتبة، ومعايير اختيار المواد المكتبية، وكيفية تنظيمها من فهرسة وتصنيف، ومصادر التمويل وتنظيم الميزانية، ويوصي الدليل بأن تضع المكتبة خطة بعيدة المدى (3-5سنوات)، ومن المفيد إجراء تقييم لأداء برنامج المكتبة كل 3)-5) سنوات لضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات ولقياس فعالية الخدمة المكتبية.

2)- المستفيدون: حق استخدام المكتبة يكون لجميع النزلاء بغض النظر عن نوع الجريمة، ويحق لهم تصفح المواد، وطرح الأسئلة، والاستعارة الخارجية، والمشاركة في الأنشطة الثقافية التي تنظمها المكتبة، وساعات فتح المكتبة يجب أن تنسق مع برنامج التعليم للتقليل من الازدحام، كما يحق للنزلاء في الأماكن المعزولة الاستفادة من مجموعات المكتبة بطلبها وإحضارها لهم في أماكنهم.

3)- المبنى والتجهيزات: المبنى يجب أن يكون مصمماً خصيصاً لاستعمال المكتبة، فلابد من استشارة مختصين في تصميم المكتبات؛ لأن نجاح الخدمة المكتبية يتعلق بشكل كبير بالبيئة الطبيعية للمكتبة، فيجب أن تكون المكتبة في موقع مركزي ضمن مبنى السجن، ومن الأفضل أن يكون بالقرب من مبنى التعليم، ويجب أن تكون سهلة الوصول للأشخاص أصحاب العجز الطبيعي، وأن تكون في مبنى مستقل ومغلق.

أما بالنسبة للتصميم فيجب أن يتضمن الآتي: الإضاءة للقراءة، واستعمال الحاسوب، والتحكم في الجو(تبريد- وتدفئة- وتهوية)، واستيعاب الأعداد المتزايدة من المواد، والتحكم البصري على كامل فضاء المكتبة، ومنافذ كهربائية لتركيب الأجهزة، ومخزن، ونظام الاتصال.

وتتضمن تجهيزات المكتبة: مكاتب للموظفين، رفوفاً لمواد المكتبة، ومنطقة عرض للكتب والمواد الترويجية، وطاولات وكراسي للمطالعة، وأجهزة حاسوب، ومنطقة لاستماع المواد السمعية أو مشاهدة المواد البصرية، وآلات النسخ والطباعة، ومساحة لنشاطات المجموعة، وعربات لنقل الكتب، ومساحة لحلقات الدراسة، ويجب أن يتم اختيار الأثاث والتجهيزات بمميزات جمالية وتحقق الراحة من حيث الجودة والألوان.

4)- تقنية المعلومات: يجب أن تستعمل مكتبة السجن التقنية الحديثة مع مراعاة أمن السجن، فيجب أن تطبق النظام الآلي لتكوين قاعدة بيانات ببليوغرافية بصيغة (مارك21)، وتوفير خدمة الإنترنت للموظفين ليستطيعوا تبادل الخبرات مع الموظفين خارج السجن، ويمكن السماح للنزلاء باستخدام الإنترنت للأغراض التعليمية وتحت الرقابة.

5)- الموظفون: يجب أن يمتلك أمين المكتبة المؤهلات، والمهارات الضرورية للعمل في مهنة المكتبات، ويكون أمين مكتبة واحد لكل 500نزيل، ويمكن أن يتم توظيف موظفين إضافيين طبقا لحاجة المكتبة بما يتناسب مع عدد ساعات فتح المكتبة وحجم المجتمع المستفيد. ويجب أن يتحلى أمين المكتبة بالثقافة والعمل بفاعلية، وأن يقدم الخدمات إلى كل النزلاء بلا تمييز، ويجب أن يحترم سرية المستفيدين.

وبالنسبة لرواتب أمناء مكتبات السجون فإنه يجب أن يتقارب مع رواتب الموظفين في المكتبات الأخرى خارج السجن، وأن يُقدم لهم فرص التدريب والاستمرار في إكمال التعليم، ويمكن السماح لبعض النزلاء في ممارسة المهنة طبقا لمهاراتهم وإلمامهم بالعمليات المكتبية، وكذلك الحال بالنسبة للمتطوعين من غير النزلاء على أن يتم تدريبهم.

6)- الميزانية: يجب أن تكون المكتبة ممولة بما يضمن إمكانية تغطيتها لجميع المصاريف، وهذه الميزانية تتطور بتطور التغيرات الحاصلة في المكتبة، وعلى أمين المكتبة أن يرفع تقريراً سنوياً بتفاصيل الإنفاق إلى الجهة الممولة.

7)- المجموعات المكتبية: يجب أن تكون متنوعة ما بين الكتب والصحف والمجلات والمواد السمعية والبصرية إضافة إلى بعض المراجع، بحيث تتناسب مع احتياجات النزلاء، وتعمل على إصلاحهم وإعادة تأهيلهم، ويجب مراعاة التفاوت الثقافي واللغوي والعمري بين النزلاء في عملية الاختيار، والعمل على انتقاء المجالات المفيدة التي تتراوح بين التأهيلي والإصلاحي والترفيهي.

أعد Lehmann (1999) دراسة هدفت إلى التعرف على المؤهلات التربوية والإنسانية التي يجب أن يتحلى بها أمين مكتبة السجن؛ لكي يصبح ناجحاً في عمله، وتشير الدراسة في مجال المؤهلات التربوية إلى ضرورة أن يكون لديه مهارات في علم المكتبات، كما يجب أن يكون عضواً في جمعية المكتبات حتى يخضع لدورات تدريبية مستمرة تؤهله للعمل في بيئة السجن، أما المؤهلات الإنسانية فتتمثل في قدرته على قبول قيم المؤسسة وأهدافها، إذ أن هذا العمل يتطلب مرونة وصبراً واستقراراً عاطفياً وطبعاً لطيفاً وأن يكون مرحاً في التعامل مع النزلاء ومع غيره من الموظفين.

وأشارت الدراسة إلى ضرورة أن يكون مخلصاً في عمله ولديه خلفيات ثقافية وعرقية واجتماعية مختلفة، وأن لا يكون متحيزاً، وأن يحترم جميع النزلاء بغض النظر عن نوع الجريمة التي ارتكبها، وأن يمتلك مهارة الاتصال الجيد

مع النزلاء، والقدرة على التعامل مع مشاكلهم الشخصية، وأخيراً لابد أن تكون لديه الخبرة في العلاقات العامة وتسويق خدمات المكتبة.

وفي الولايات المتحدة قدم كلِ من& Dixen Thorson (2001) دراسة تهدف إلى الكشف عن العقبات التي تواجه أمين المكتبة – من تجربة Thorson وعملها أمينة مكتبة السجن– والمتمثلة في الرقابة المشددة، وتجمع السجناء في مكان واحد، وصعوبة بناء الثقة مع المحيطين بهم في بيئة السجن، وأشارت نتائج الدراسة إلى أهمية وجود مكتبات السجون في أي مجتمع ديمقراطي إذ تعمل على تطوير الذات وتنمية الثقة بأنفسهم، كما تساعد على إعادة تأهيل السجناء، وتخلق لهم فرص عمل داخل المكتبة، إضافة إلى ذلك تعد وسيلة فاعلة في العملية التعليمية.

وفي إيطاليا أعدت Barlotti (2003) دراسة أكدّت على أهمية اتفاقية التعاون الرسمية التي عُقدت بين مكتبات سجون محافظة رافينا، وبين وزارة القانون والعدل في عام 1995، إذ تبلورت أهداف هذه الاتفاقية في ثلاثة محاور أساسية:

1– ضرورة التواصل بين مكتبات السجون والمكتبات الأخرى في المجتمع.

2– العمل على توفير الخدمات داخل مكتبات السجون بنفس جودة الخدمات التي تقدم في المكتبات الأخرى.

3– نشر الوعي في المجتمع بضرورة دعم مكتبات السجون.

وذكرت بعض بنود هذه الاتفاقية، وتتمثل فيما يلي:

1– تسعى مكتبة السجن إلى معالجة النزلاء وإعادة تأهيلهم بتهيئة البرامج الإصلاحية، مثل الأنشطة الثقافية (القراءة والكتابة وورش الرسم والشعر) التي تسهم في كسر الملل والفراغ في حياة السجناء، و رفع معدل صحتهم العقلية، ناهيك عن الدور الكبير الذي تؤديه في تهيئتهم لقبول الحياة مرة أخرى بعد خروجهم من السجن والاندماج في المجتمع.

2– ضرورة مشاركة المجتمع الخارجي في إعداد هذه البرامج الإصلاحية.

3- ضرورة الاختيار الواسع والدقيق للمجموعات المكتبية لتحقيق رسالة المكتبة وأهدافها، مع عدم إغفال دور السجناء في عملية الاختيار بما يتناسب مع احتياجاتهم.

4- إدخال التكنولوجيا الحديثة في تقديم خدمات المكتبة مثل الفهرس الآلي وخدمة الإنترنت.

كما ذكرت أن التمويل يتم من وزارة القانون والعدل، وتبرعات بعض دور النشر والمكتبات العامة والمواطنين.

وفي إيطاليا أعد Costanzo (2003) دراسة أوضح فيها واقع مكتبات السجون في إيطاليا قبل تأسيس (المنظمة الإيطالية لمكتبات السجون)، إذ لم يشمل القانون الإيطالي إدارة هذا النوع من المكتبات ودعمه مادياً، الأمر الذي أدى إلى ظهور مجموعة صغيرة من المكتبيين المتطوعين، وعملوا على تشكيل شبكة عمل متبادلة؛ لدعم خدمات مكتبات السجون، إذ أن مكتبات السجون الإيطالية في معزل تام عن المجتمع، والمكتبات العامة الأخرى.

ومن هذا المنطلق سعى أولئك المكتبيين إلى توفير خدمة الإعارة المتبادلة بين مكتبات السجون والمكتبات العامة في المجتمع، وإصدار مجلة (Narrow Horizns) التي يعبر فيها السجناء عن أحوالهم ورغباتهم، وتعد بمثابة مصدر معلومات ضخم عن السجون الإيطالية؛ وبناء على تلك الجهود المبذولة من المتطوعين أدرك النظام الإيطالي ضرورة إنشاء منظمة تعنى بأمور مكتبات السجون، وتكون تابعة إلى AIB (جمعية المكتبات الإيطالية)، ويذكر الباحث العقبات التي يواجهها هذا النوع من المكتبات متمثلة في سوء ظن عامة الناس بالسجناء، ونظرة المجتمع إلى أن السجن هو مكان للتأديب والتعذيب فقط وليس لإعادة التأهيل، ونظرة المجتمع إلى أمين مكتبة السجن.

وفي البرازيل أعد Popow (2003) دراسة ذكر فيها معايير مكتبات السجون في القانون البرازيلي، وجاء في القانون أن على كل مؤسسة إصلاحية ضرورة توفير مكتبة تخدم جميع فئات السجناء على نحو يتساوى فيه الجانب الترفيهي مع الجانب التعليمي من الكتب، ويجب تشجيع السجناء على استخدامها والاستفادة منها. كما تم تطوير الإرشادات والتوجيهات الخاصة بمكتبات السجون، وتتفق هذه الإرشادات على أن تكون المكتبة جزءاً حيوياً من بيئة السجن الثقافية والاجتماعية، وإعطاء السجين الوقت الكافي للاستفادة من خدمات المكتبة.

وأشار الباحث إلى ضرورة ارتباط البرامج الإصلاحية في السجون مع المكتبة، ولما كان برنامج التعليم من الأولويات فعلى موظفي المكتبة التعاون مع المعلمين لدمج مصادر المكتبة مع المناهج الدراسية، وتوصلت الدراسة إلى أن المكتبة تؤدي دوراً كبيراً في توفير جو الحرية الفكرية وتحفيزه، وحب الاستطلاع، وتحقيق الإبداع، ناهيك عن الدور الفعال في مساعدة السجناء في تهيئتهم للعودة إلى المجتمع مرة أخرى، ووزعت إستبانة على نزلاء أحد السجون؛ بهدف جمع معلومات حول مدى حاجتهم للمكتبة ومجالات قراءاتهم، وأوضحت نتائج الإستبانة أن 78% يحتاجون إلى المكتبة، و نسبة 22% لا يحتاجون إليها.

وأعد king (2006) دراسة تناول فيها موظفي المكتبة في سجون أوهايو؛ لدراسة أثر المتغيرات الديموغرافية، وعلاقتها بالشعور بالرضا في العمل والحوافز المهنية، وأكدت الدراسة على أن متوسطي السن، والموظفات المتعلمات يشعرون بالرضا تجاه عملهم في مكتبات السجون، وهذا يؤكد الترابط الوثيق بين العمر والجنس والمستوى التعليمي، وبين الشعور بالرضا في العمل، وأن الخدمات التي يقدمونها في عملهم هذا يحفزهم على الاستمرار في العمل، إلا أن البعض الآخر لا يرغب في الاستمرار في العمل؛ بسبب قلة التمويل المادي وقلة تقدير هذا العمل، وتضاؤل الفرص للارتقاء المهني في هذا المجال بسبب عدم الاهتمام بمكتبات السجون.

ويمكن الاستفادة من هذا النوع من الدراسات عند اختيار العاملين في مكتبات السجون؛ للتعرف على مدى ملاءمتهم للوظيفة، والمهارات اللازمة التي يحتاجونها.

الإضافة للإنتاج الفكري

يلاحظ من مراجعة الإنتاج الفكري أن هناك عامة شح في الدراسات العربية التي تناولت موضوع واقع مكتبات السجون، ودورها في تأهيل السجناء خاصة السجينات، كما إن الدراسات العربية قديمة، إذ يعود أحدثها إلى عام 2001. وعامة لم تغط هذه الدراسات المذكورة على الصعيدين العربي والأجنبي موضوع الأنشطة والفعاليات التي تقدمها مكتبات السجون، ومدى وجود جماعة أصدقاء المكتبة وفاعليتها في السجون التي تم دراستها، وهذا ما ستضيفه الدراسة الحالية، كما أن الدراسات السابقة لم تتطرق لبرامج التأهيل التي تقدمها مكتبات السجون للنزلاء

بشكل كبير، بل ذكرت بشكل مختصر أن البرامج الإصلاحية أسهمت في تأهيل السجناء، وهذه إضافة أخرى لهذه الدراسة.

حدود الدراسة:

تنحصر هذه الدراسة في ثلاثة حدود

الحدود الزمنية: أعدت الدراسة في السنة الأكاديمية 2016/2015.

الحدود المكانية: فيما يتعلق بالحدود المكانية فإن المكان الجغرافي الذي طبقت عليه الدراسة هو مكتبة النساء، وهي إحدى مكتبات السجن المركزي بولاية سمائل بسلطنة عمان.

الحدود الموضوعية: أما عن الحدود الموضوعية فإن الموضوع الذي سيتم معالجته في هذه الدراسة هو مكتبات السجون.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

اعتمدت الباحثتان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستكشافي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، وهو المنهج الذي يعتمد على جمع بيانات الظاهرة كما هي في الواقع، وتحليلها وتفسيرها، ثم استخلاص نتائجها، وقد مرت المنهجية بخطوتين يكمل بعضهما البعض:

1) مرحلة مراجعة الإنتاج الفكري: بهدف التعرف على الدراسات السابقة باللغتين العربية والإنجليزية في المجال ومعرفة ما انتهت إليه تلك الدراسات حتى تتم الإضافة إليه.

2) مرحلة الزيارة الميدانية: وذلك بزيارة مكتبات السجن المركزي، ومقابلة القائمين على إدارة المكتبة؛ بهدف استكشاف الواقع وتكوين الإطار العملي للدراسة.

مجتمع الدراسة:

ضم مجتمع الدراسة ثلاثة من المسؤولين عن إدارة مكتبة السجن المركزي بولاية سمائل من قسم الرعاية الاجتماعية:

الرائد/ خليفة بن سعيد الحراصي

النقيب/ سليمان بن ناصر العبدلي

ضابط مدني5/ فاطمة بنت مسعود الزيدي

ورغبة من الباحثتين في حماية سرية شخصية مجتمع الدراسة والمحافظة عليه، استبدلتا الأسماء الحقيقية لعينة الدراسة بأسماء وهمية؛ وعليه فإن المجتمع كان مجتمعا قصديا نظرا لطبيعة عمل هؤلاء المسؤولين ولمقدرتهم للإجابة على أسئلة الدراسة.

أداة الدراسة

رغبة من الباحثتان في الوصول إلى عمق في الإجابات، واكتشاف واقع مكتبات السجون ومساهمتها في تأهيل النزلاء خاصة مكتبة سجن النساء بالسجن المركزي بولاية سمائل في سلطنة عمان، فقد استخدمتا المقابلة أداة للدراسة، وهذا يتفق مع دياب (2003) الذي يرى أن المقابلة من حيث جمع البيانات تعطي نتائج أكثر تفصيلاً وعمقاً مقارنة بأداة الاستبيان، وتعرف المقابلة على أنها معلومات شفوية يقدمها المبحوث، بلقاء يتم بينه وبين الباحث أو من ينوب عنه، وتم استخدام المقابلة "شبه المقننة أو المتعمقة"، إذ يتم اعتماد هذا النوع من المقابلات عندما يكون الباحث على علم سابق بالأسئلة ولكن رغبة منه في التفاعل الجيد بينه وبين المفحوص لا يتم تقنين الأسئلة؛ حتى يعطي المفحوص فرصة حرة للحديث وسرد تفاصيل واقعه، وحتى يصل الباحث إلى عمق الواقع وفهمه؛ لذلك أطلقت الجامعة الأمريكية بالقاهرة في دليلها المرجعي للباحثين الكيفين على هذا النوع من المقابلات المتعمقة اسم "الحديث بهدف" conversation with a purpose ". الجامعة الأمريكية بالقاهرة، 2017. [7]

[7] – http://www1.aucegypt.edu/academic/qualitativeresearch/pdf/QualitativeResearch-Chapter5.pdf

وأجرت الباحثتان المقابلة وجها لوجه مع مجتمع الدراسة، وتم اعتماد المقابلة لتكون وجها لوجه؛ وذلك حتى تتمكن الباحثتان كما ذكر دياب (2003) من دراسة التعبيرات النفسية لمجتمع الدراسة وفهمها، وحتى تتمكنا من الاطلاع على مدى انفعالهم وتأثرهم بالبيانات التي يقدمونها، ولكي تتمكنا من توثيق علاقاتهما ومودتهما مع مجتمع الدراسة، وتم إجراء المقابلة يوم الأربعاء الموافق 2016/3/23 في السجن المركزي بولاية سمائل، استغرقت المقابلة ساعتين لكل مفحوص من مجتمع الدراسة، وسجلت البيانات بطريقة يدوية عبر دفتر الملاحظات كما تم تسجليها صوتيا.

تحليل البيانات:

تمت معالجة بيانات الدراسة بأسلوب تحليل المحتوى بتقسيم أسئلة المقابلة إلى موضوعات مختلفة ثم حللت بطريقة يدوية.

نتائج الدراسة ومناقشتها :

واقع مكتبات السجن المركزي بولاية سمائل بسلطنة عمان

في الحقيقة للإجابة عن هذا السؤال لابد من العروج أولا على بعض التنظيمات الإدارية المرتبطة بالسجن نفسه، مثل النمط الإداري المتبع في إدارة مكتبة السجن، ومبنى المكتبة وتجهيزاته، ومعايير اختيار المجموعات المكتبية، وطرق التزويد المتبعة، وطرق تنظيم المقتنيات، والقوى العاملة في المكتبة، إضافة إلى مواعيد فتح المكتبة، وبناءً على ذلك سيتم مناقشة كل محور على حدة:

أ) النمط الإداري المتبع في إدارة المكتبة

كشف كلٍ من الرائد/ خليفة بن سعيد الحراصي والنقيب/ سليمان بن ناصر العبدلي عن أن النمط المتبع في إدارة مكتبات السجن المركزي بولاية سمائل، حسب تشريعات اللائحة القانونية لتنظيم السجون والصادرة بالمرسوم السلطاني رقم 48 في عام 1998، هو أن تتولى إدارة السجون إنشاء المكتبة، ودعمها مادياً من الميزانية المخصصة للمكتبة وتزويدها بالأوعية، والأيدي العاملة اللازمة لتشغيلها، وهذا لا يمنع من أخذ المشورة الفنية من المكتبات الأخرى الموجودة خارج السجن، أما الإشراف الإداري فهو مناط بإدارة السجون عن طريق الإدارة الخاصة بقسم الرعاية الاجتماعية.

تبين لنا بعد تحليل هذه النتيجة أنها تتفق مع ما توصل إليه السريع (1997) حيث أشار إلى وجود خمسة أنماط إدارية متبعة في إدارة مكتبات السجون، وكان النمط الثالث هو النمط المتبع في إدارة مكتبات السجن المركزي بولاية سمائل، وعليه ترى الباحثتان أن هذا النمط يسهم بشكل كبير في تطور الخدمات المكتبية المتاحة ويضمن استمراريتها وتزوديها بالمجموعات المكتبية؛ نظراً لأن ميزانية المكتبة ممولة من إدارة السجن على خلاف الأنماط الأخرى، التي تعتمد على دعم المكتبات العامة والتبرعات التي تمنح من الهيئات أو الأشخاص الداعمين للمكتبة وخدماتها، وتعتقد الباحثتان أن الهبات والدعم الخاص قد ينقطع؛ نظرا للظروف المالية للمانحين والداعمين؛ ذلك أن مشكلة الهبات والدعم الخاص غير مستقر فلا يعلم أحد مدى استمراريته، فقد يتوفر في سنة، ويحتمل أن ينقطع في السنة الأخرى.

ب) مبنى المكتبة وتجهيزاتها

أوضح كلٍ من الرائد/ خليفة بن سعيد الحراصي والنقيب/ سليمان بن ناصر العبدلي أن مباني مكتبات السجون تختلف عن مباني السجن الأخرى، لما لها من خصوصية من حيث نوع المستخدم وموقع المكتبة وتصميمها؛ إذ توجد مكتبة مستقلة لكل نزيل من النزلاء وفقا لنوعه، فتوجد مكتبة مستقلة للرجال وأخرى للنساء، وأخرى خاصة للأحداث ومثلها للضباط، وتعتقد الباحثتان أن استقلالية مباني المكتبة وتوزيعها للنوع، تعود أولا إلى طبيعة المجتمع وثقافته التي لا تحبذ اختلاط الرجال والنساء، إذ وفقا لهذا الفصل فمن المستحيل أن يلتقي الرجال بالنساء، كما ترجع إلى طبيعة السجن نفسه إذ يفضل في مكان مثل هذا فصل المساجين من حيث النوع للسيطرة عليهم قدر الإمكان، وهذا يتفق مع دراسة Rowlinson (1996) التي ذكرت أنه توجد مكتبة مستقلة للنساء وأخرى للرجال في لندن.

وفيما يتعلق بالموقع الجغرافي للمكتبات فقد راعى القائمون على إدارة السجن أن يكون موقع كل مكتبة قريب من الوحدات السكنية للنزلاء وقريب من قسم التعليم والتثقيف ومزود بالاحتياطات الأمنية، وهذا يتفق مع المواصفات التي ذكرتها الأدلة الإرشادية والدراسات التي اعتمدتها منظمة (IFLA) في عام 1992، فقد ذكرت أنه فيما يتعلق بموقع المكتبة يجب أن تقع المكتبة في موقع مركزي داخل مجمع السجن، ويفضل أن تكون بالقرب من فرع التعليم؛

لتسهيل الوصول إليها (الشيخ وصوفي، (2013، كما تتفق مع المواصفات التي ذكرها النشار(2001)، والسريع(1997).

وتركز الأدلة الإرشادية للإفلا مع دراسة السريع والنشار على موقع مكتبة السجن؛ ليكون قريبا من الوحدات السكنية للنزلاء وقسم التثقيف والتعليم؛ ليسهل الوصول إليه، ويشجع النزلاء على استخدام المكتبة ومصادرها؛ ذلك إن استخدام المكتبة ومصادرها سيساعدهم في إعادة تأهيلهم، فقد ذكر Shaw & Humber (2007) أن من الحقوق المشروعة للسجناء الاستفادة من خدمات إعادة التأهيل والخدمات الصحية.

أما بالنسبة لتصميم مباني مكتبات السجون، فقد أتاحت مساحة المكتبات الفرصة للقراءة داخلها، ناهيك عن المساحة المخصصة لمختلف مصادر المعلومات، وروعي عدم إعاقة طريقة تصميم المكتبة لعمليات المراقبة، وترى الباحثتان أن القائمين على المكتبات راعوا مساحة المكتبات؛ ولذلك حتى لا يشعر النزلاء بضيق المكان ويكون عائقا لعدم استخدام المكتبات والاستفادة من مصادرها، كما أن القراءة ليست النشاط الوحيد الذي يقدم داخل المكتبات؛ عليه ينبغي أن تكون المساحة بما يكفي لتنفيذ أنشطة مختلفة، هذا الرأي يتفق مع النتيجة التي توصل إليها Les (2013) وترى أن طريقة تصميم المساحة وتقسيمها إما أن تمكن الكثير من الأنشطة والخدمات التي يمكن أن تقدم في المكتبة، أو أن تعيقها، والباحث يعتقد أن المساحة والخدمات متلازمتان.

أما فيما يتعلق بتجهيزات المكتبات من الأثاث، فقد كشفت النتائج أن جميع مكتبات السجن المركزي بولاية سمائل جُهزت بالأثاث المناسب من أرفف للكتب، وطاولات ومقاعد للمطالعة، وأرفف لعرض الدوريات، ولوحة إعلانات، ومكاتب للموظفين داخل المكتبة وخارجها، وأجهزة لعرض المواد السمعية والبصرية، وآلات التصوير والكتابة، مع مراعاة اختيار أجهزة التكييف والإضاءة المناسبة وتوفيرها، كما روعي اختيار الأثاث المصنوع من الخشب المطلي بالألوان المبهجة، وهو اللون البني الفاتح، كما توجد ستائر بألوان مفرحة بين الوردي والبرتقالي، وتم استبعاد الألوان الغامقة، مثل الرمادي وغيرها إذ تعتقد الباحثتان أن مثل تلك الألوان تبعث الاكتئاب والحزن في نفوس النزلاء، إضافة إلى السابق ذكره، فتوجد قاعة مخصصة للمطالعة.

إن تصميم مكتبات السجن المركزي بولاية سمائل مع موقعها وتأثيثها إضافة إلى توفر الطاقم الفني المشرف عليها، يؤدي دورا في تقريب النزيل من المكتبة، وتعامله معها، مما يؤثر إيجابا على إعادة تأهيله، وتغير حياته للأفضل

وهذه النتيجة تتفق مع Brosens, Donder, Dury, Vanwing & Verté (2015) اللذين وجدوا أن بين مجموعة من برامج التعليم المستمر التي قدمت للنزلاء ببلجيكا حصلت المكتبة على أعلى نسبة من حيث التأثير الإيجابي على النزيل وذلك بنسبة (85.8%) في التعليم المستمر.

ج) معايير اختيار المجموعات المكتبية وطرق التزويد

أكد كلٍ من الرائد/ خليفة بن سعيد الحراصي والنقيب/ سليمان بن ناصر العبدلي على أن عملية اختيار المجموعات تتم بالتعاون بين إدارة السجون والقائمين على تنظيم المكتبات مع مراعاة مقترحات النزلاء عند اختيار المجموعات، مع مراعاة مجموعة من النقاط عند عملية الاختيار، ومنها: أن تعكس تلك المجموعات الحاجة المعلوماتية والاهتمامات الموضوعية للنزيل، مثل الاهتمامات (الدينية والثقافية والتاريخية والتعليمية والترفيهية والقانونية، وكتب تعلم الأشغال اليدوية والحرف وخدمة المجتمع) إضافة إلى تحديد نوع وعاء المعلومات وشكله من حيث كونه كتاب أو مرجع أو صحيفة أو مجلة أو مادة السمعبصرية، كما تم مراعاة مختلف جنسيات النزلاء ولغاتهم ودياناتهم.

أما بالنسبة لطرق التزويد فتتم عن طريق الشراء من المعارض الداخلية والخارجية السنوية، حسب ميزانية محددة لكل سنة، إضافة إلى الإهداء من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ووزارة التراث، ووزارة الصحة.

وبعد تحليل هذه النتيجة توصلت الباحثتان إلى أن مصادر المعلومات المتوفرة بمكتبات السجن المركزي بولاية سمائل ومنها مكتبة سجن النساء، متنوعة من حيث الموضوع، واللغة، إضافة إلى شكل مصدر المعلومة هل هو كتاب، دورية، ... الخ، شأنها في ذلك شأن المكتبات الأخرى، وتتوفر هذه المجموعات بالحجم والنوعية التي تتناسب مع احتياجات النزلاء المختلفة، ومن الملاحظ أن الكتب على أنها نوع لأوعية المعلومات تأخذ النصيب الأكبر في عملية الاقتناء، مع توفر عدد من الدوريات المفيدة التي تربط النزيل بالعالم الخارجي، وتتيح له فرصة التعرف إلى الأحداث الجارية محليا ودوليا.

وأظهرت النتائج أن هناك تنوعاً في التوزيع الموضوعي للمجموعات بما يحقق شمولها لمختلف موضوعات المعرفة البشرية، فمهما كانت الحاجة الموضوعية للنزيل فإنه سيجد ضالته المنشودة، فنجد التخصصات الموضوعية التالية: (الدينية والثقافية والتاريخية والتعليمية والترفيهية ونجد كتب القانون وكتب تعلم الأشغال اليدوية والحرف وخدمة

المجتمع)، مما يدلل على أن مكتبات السجن المركزي بولاية سمائل تصنف على أنها مكتبات عامة، وحقيقة أخرى تم التوصل إليها وتعد في غاية الأهمية أثناء عملية تنمية المجموعات: وهي مراعاة جنسيات النزلاء ولغاتهم وديانـاتهم.

وترى الباحثتان أن اهتمام مكتبات السجون بلغة النزيل وديانته تعكس عدالة الدولة في معاملة القاطنين على أرض السلطنة معاملة إنسانيه راقية، إذ أنها راعت وجود جنسيات مختلفة في السجون واهتمت بتوفير المصادر لهم؛ ذلك أن وجود الشخص في السجن هو نوع من حرمانه من الحرية، ولكي تخفف إدارة السجون على السجين هذا الإحساس وفرت المصادر المختلفة له وفقا للغته وديانته، إذ يأمل أن تسهم تلك المصادر في إعادة تأهيله، فقد ذكرت Applebaum (2014) أنه منذ عام 1960 إلى عام 1970، وهي السنوات التي شهدت حركة إصلاحات كبيرة في حقوق السجين، تحول الاهتمام الدولي من التركيز على بناء شخصية السجين، إلى الاهتمام والتركيز على إعادة تأهيل ذلك النزيل، وأضافت أيضا أنه وفقا لمكتبات السجون بالولايات المتحدة الأمريكية فإن مصادر المعلومات المختلفة يتم توفيرها شريطة عدم دعوة تلك المصادر إلى العنف أو العنصرية.

وفي دراسة ل Lilienthal(2013) رأت أن مكتبة السجن بكولورادوا بها نقص في المواد المكتبية التي تعالج موضوع البحث عن الوظائف، وتوطيد العلاقات الأسرية، ومعالجة الإدمان.

وكشفت النتائج عن أن الشراء يعد اعتماد على الشراء مصدراً رئيسياً في اقتناء الكتب في مكتبات السجن المركزي، بدلا عن الإهداء الذي تتلقاه من بعض الوزارات، وتتفق هذه النتيجة مع الدليل الإرشادي الذي وضعه كلِ من Locke &Lehmann (2005) فيما يتعلق بمعايير اختيار المجموعات المكتبية وطرق التزويد.

إن الاعتماد على الإهداء من الوزارات وبعض المؤسسات الأخرى يعد مصدرا غير مضمونا للتزويد، إذ يرى Ukamaka (2015) أن مصدر تمويل المكتبة يؤثر على المجموعات المكتبية المراد توفيرها وعلى الخدمات المقدمة.

د) طرق تنظيم المقتنيات

عرفت فاطمة بنت مسعود الزيدي النظم الفنية التي تطبق في المكتبة وإجراءاتها، ووضحت أهمية تلك النظم الفنية ودورها في ضبط العمل المكتبي، وأوضحت أن نظام التصنيف المتبع في تنظيم المقتنيات بمكتبات السجن المركزي بولاية سمائل ومنها مكتبة النساء هو تصنيف ديوي العشري، إلى جانب الاعتماد على برنامج آفاق المعرفة بوصفه نظاماً آلياً للمكتبة، و بعد تحليل هذه النتيجة نستنتج أن تصنيف مجموعات مكتبات السجن المركزي بولاية سمائل تتم وفق نظام تصنيف ديوي العشري، وتم استخدام هذا النظام من أنظمة التصنيف؛ لأنه الأنسب لهذا النوع من المكتبات، إذ تعد مكتبات السجن المركزي بولاية سمائل نوعا من أنواع المكتبات العامة، بسبب خدمتها لفئات مختلفة من المستفيدين من حيث الثقافة والتخصصات وهم فئة النزلاء؛ إضافة إلى كون نظام تصنيف ديوي يعد نظاما يستخدم في المكتبات ذات المجموعات المكتبية الصغيرة (عدد المجموعات المكتبية بمكتبات السجون يقارب 3000 كتاب)، كما أنه نظام يسهل استخدامه واستيعابه من قبل المستفيدين لاحتوائه على عشرة أقسام رئيسة، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة Conrad (2012) التي ترى أن مكتبات السجون في الغالب تضم مجموعات مكتبية متنوعة لخدمة الفئات المختلفة وفقا لاحتياجاتهم المعلوماتية، ومن جانب آخر اتفقت مع دراسة Dilek–Kayaoglu & Demir (2014) التي وجدت أن مكتبة السجن بتركيا تستخدم نظام تصنيف ديوي العشري، كما أن نتيجة استخدام مكتبات السجن المركزي لنظام آفاق المعرفة على أنه نظام آلي لإدارة المكتبة، تتفق مع بنود اتفاقية التعاون الرسمية التي عقدت بين مكتبات سجون محافظة رافينا وبين وزارة القانون والعدل في عام 1995، و نصت على ضرورة إدخال التكنولوجيا الحديثة في إدارة المكتبة.

هـ) القوى العاملة في المكتبة ومواعيد فتح المكتبة

ذكرت فاطمة بنت مسعود الزيدي أن طاقم العمل في مكتبة النساء بالسجن المركزي بولاية سمائل يتكون من:

(م، ك) / واعظة دينية/ بكالوريوس شريعة وقانون/ وماجستير علم نفس/ رتبة ضابط مدني.

(د، ن) / واعظة دينية/ الإجازة في علوم الشريعة.

(ر، م) / واعظة دينية/ شريعة وقانون.

يلاحظ من هذه النتيجة أنه لا يوجد ضمن طاقم العمل في المكتبة من لديها مؤهل في علم المكتبات والمعلومات، ولم تتلق أي واحدة منهن دورات تدريبية في مجال العمل المكتبي، وعليه نجد أنها تختلف مع نتيجة دراسة Locke

Lehmann & (2005) التي أشارت إلى ضرورة أن يكون لدى أمين مكتبة السجن مؤهل في علم المكتبات؛ إذ يلاحظ أن موظفات المكتبة يحملن مؤهلات في علوم الشريعة، ولعل الهدف من تعيينهن مساعدة النزيلات على التعرف على أنفسهن من ناحية دينية، والعودة إلى الدين والندم على الفعل الذي قمن به وجعلهن نزيلات للسجن، ومع عدم تخصص الموظفات بالمكتبة إلا أن الواقع كشف أن أمينات المكتبة –بسبب الخبرة الطويلة في العمل بالمكتبة–لديهن من المهارات المكتبية الضرورية التي تؤهلهن إلى ممارسة العمل المكتبي، كما يتميزن بامتلاكهن مهارات إنسانية تتمثل في قدرتهن على التواصل مع النزيلات بمرونة وصبر وأسلوب مفعم بالاحترام، وهذا يتفق مع ما أشار إليه Lehmann (1999) بضرورة امتلاك أمناء مكتبات السجون للمؤهلات الإنسانية.

وعلى الرغم من امتلاك الموظفات المهارات الإنسانية إلا أنه يفضل أن تكون الدرجة العلمية الأولى لموظف المكتبة في تخصص علم المكتبات والمعلومات، ذلك أنه مهما امتلك من يعمل بالمكتبة من مهارات ولم يمتلك مهارات ومعارف التخصص سيظل العمل ناقصا؛ ذلك أن Brosens, Donder, Dury, Vanwing & Verté (2015) يروا أن في مكتبات السجون الهولندية يطلب من أخصائي المعلومات أن يمتلك مهارات فنية وخدمية ومهارات تعليمية واجتماعية وثقافية لا يعرفها إلا المتخصص، إذ يعتقدون بضرورة توفر متخصص بمكتبات السجون إذ أن المتخصص يعمل على أنه أخصائي معلومات ويتمثل دوره في توفير المعلومات لنزلاء السجون، كما أنه يعمل على أنه معلم إضافة إلى أدوار أخرى يؤديها.

وتؤمن الباحثتان بأن نجاح البرامج الإصلاحية في مكتبات السجون، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسلوب أمناء المكتبات وحسن معاملتهم للنزلاء، ومما لا شك فيه أن هذا يشكل مصدر جذب للمكتبة ويعمل على إنجاح كافة البرامج التي تقدمها، لذا يجب على أمناء المكتبات إدراك أهمية الجانب الإنساني والتعامل النفسي مع مثل هذه النوع من الفئات الشديدة الحساسية لضمان تفعيل رسالة مكتبات السجون.

وتفتح المكتبة أبوابها من الساعة التاسعة صباحاً إلى الساعة الثانية عشرة مساءً، طوال أيام الأسبوع وتغلق يومي الجمعة والسبت، وترى الباحثتان ضرورة تغيير توقيت فتح المكتبة؛ ليتناسب مع أحوال النزيلات، على أن تفتح يوميا من الساعة التاسعة صباحا إلى العاشرة ليلا، مع فتحها يوم السبت أيضا على سبيل المثال من الساعة التاسعة صباحا إلى الثالثة بعد الظهر؛ وذلك حتى لا تشعر النزيلات بالممل إذا أغلقت المكتبة لمدة يومين، فمواعيد عمل

المكتبة من العوامل التي تساعد على استخدام المكتبة، والاستفادة منها أو تحول دون استخدامها، وهذا الرأي يتفق مع النتيجة التي توصل لها White, Halsey, Martin & Jones (2006) ، فقد وجدوا أن ساعات فتح المكتبة كانت من العناصر التي تحتاج إلى إعادة النظر فيها، ليتناسب مع مطالب النزلاء، الذين طالبوا بزيادة أوقات فتح المكتبة.

الدور الذي تؤديه مكتبة السجن المركزي للنساء بولاية سمائل في تأهيل النزيلات:

سلطت هذه الدراسة الضوء على النزيلات مقارنة بالنزلاء الذكور؛ ذلك لأن المرأة هي المسؤولة عن تربية النشأ وتعليمهم، فإذا صلحت، صلحت الأجيال، عليه حتى لو ارتكبت المرأة الجريمة أو الفعل الذي جعلها تترك بيتها وتصبح حبيسة جدران السجن، يفترض أن تعمل المكتبة والبرامج التأهيلية والاصلاحية في إعادة المرأة إلى طبيعتها، وهذا يتفق مع دراسة Sambo, Usman & Rabiu (2017) التي ترى أن نزيل السجن يحتاج إلى المعلومات والمكتبة في حياته اليومية لعدة أسباب، منها: مساعدته على قبول بيئة السجون، ويسهم في بناء المجتمع، بالاستفادة من المعلومات التي حصل عليها، وهو في السجن.

ولمعرفة الدور الذي تؤديه مكتبة السجن المركزي للنساء بولاية سمائل في تأهيل النزيلات لابد من التعرف على:
الخدمات المعلوماتية التي تقدمها مكتبة سجن النساء في السجن المركزي في سلطنة عمان للنزيلات.
الأنشطة والفعاليات الثقافية التي تقدمها مكتبة سجن النساء في السجن المركزي في سلطنة عمان، على أنها برامج إصلاحية

الخدمات المعلوماتية التي تقدمها مكتبة السجن المركزي للنساء في سلطنة عمان للنزيلات

أشار الضابط مدني/ 5 فاطمة بنت مسعود الزيدية، إلى أن قسم الرعاية الاجتماعية في السجن المركزي، لديه حرص شديد على تفعيل الخدمة المكتبية للنزلاء من مبدأ أن الخدمة المكتبية حق من الحقوق الإنسانية للنزلاء؛ وذلك استنادا إلى قانون تنظيم السجون الصادر في العام 1998وقوانين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ويمكن الاستدلال على تفعيل قسم الرعاية الاجتماعية بالسجن المركزي بولاية سمائل للخدمة المكتبية واضحاً في تقديم

الخدمات المكتبية التي تساعد النزلاء على الوصول إلى المعلومات والاستفادة منها في التعليم والثقافة والتطوير بشكل عام.

وفيما يتعلق بالخدمة المكتبية المقدمة بمكتبة السجن المركزي للنساء بسمائل فالنتائج تشير إلى أنها تنوعت، فقد شملت: خدمة الإعارة الخارجية، وخدمة الاطلاع الداخلي، والخدمة المرجعية، وحتى تكون الأمور المتعلقة بالإعارة الخارجية واضحة للنزيلة تم وضع سياسة واضحة للإعارة الخارجية وفق الضوابط الآتية:

1- مدة الإعارة أسبوع واحد قابل للتجديد.

2- يحق للنزيلة استعارة كتاب واحد فقط.

3- يحق للنزيلة استعارة كتابين يوم الخميس؛ وذلك لأن المكتبة تغلق يومي الجمعة والسبت.

4- تفرض غرامات في حالة التأخير أو التلف أو الفقد، تخصم من أمانة النزيلة.

وترى الباحثتان أن الجو العام للمكتبة من موقع وتصميم ومساحة مع تهيئة المكتبة بالأثاث المناسب والإضاءة، هي العناصر التي تؤدي دورا في جذب النزيلة للقدوم إلى المكتبة، إذ توصلت دراسة Sambo, Usman & Rabiu (2017) إلى أن الغالبية العظمى من عينة دراستهم التي أجريت في مقاطعة كوارا في نيجيريا (kwara state in Nigeria) أجابوا بنسبة (85%) بعدم مناسبة حالة المكتبة للاستخدام، وأنه بسبب حالة المكتبة وعدم مناسبتها من حيث التصميم والموقع والمساحة للاستخدام من قبل النزلاء فإن (75%) منهم يفضل أن يحصلوا على حاجتهم من المعلومات من الكنيسة أو المسجد بدلا من المكتبة.

وترى الباحثتان أن القائمون على مكتبة النساء بالسجن المركزي بولاية سمائل، مهتمون بجذب النزيلات وتشجيعهن على الإقبال على المكتبة، واستخدامها داخليا ويظهر ذلك جليا من تهيئة المكتبة، إذ تتوفر فيها التهوية المناسبة والإضاءة والأثاث المريح، وتستخدم المكتبة نظام الأرفف المفتوحة؛ وذلك لتيسير وصول المستفيدات للمواد المكتبية، ولضبط عملية الاطلاع الداخلي تملأ النزيلات استمارة مخصصة لذلك، كما أن خدمة الاستعارة الخارجية تم ضبطها بتسجيل البيانات يدوياً في سجل خاص بالاستعارة الخارجية، ومما ساعد على تقديم الخدمة الإرشادية توفر عدد من المراجع المتنوعة لتلبية طلبات النزلاء.

لا تقدم المكتبة خدمة العلاج بالقراءة، ويقصد بها استخدام الكتب لعلاج بعض السلوكيات النفسية، وإن كانت هناك بعض البوادر الشخصية من أمينة المكتبة في علاج بعض المشكلات السلوكية؛ وذلك لخبرتها فلديها مؤهل ماجستير في علم النفس، إلا أن الباحثتان تريان أن القراءة في حد ذاتها هي علاج سواء أقدمت القراءة في جلسات فردية أو مجموعات منظمة من قبل المكتبة أو قام الفرد بمعالجة نفسه وتعديل سلوكياته بالقراءة.

أما خدمة الإعارة المتبادلة بين المكتبات فإنها لم تعرف طريقها بعد إلى مكتبات السجن المركزي؛ وذلك بسبب عدم معرفة إدارة المكتبة وأمنائها بإمكانية التبادل مع المكتبات الأخرى، إضافة إلى غياب التواصل المهني بين مكتبة السجن المركزي والمكتبات الأخرى في المجتمع، وهنا تعتقد الباحثتان أن المكتبة يجب أن تعمل بجدية على حل هذه المشكلة وتطبيق الخدمة؛ ذلك أن هناك بعض المجموعات التي لا تستطيع مكتبات السجون توفيرها، أو أنها تطلب من قبل عدد محدود من النزيلات، فبدلا من أن تشتريها المكتبة يمكن طلبها من إحدى المكتبات المدرجة في اتفاقية الإعارة بين المكتبات، كما أن الإعارة بين المكتبات ستفيد أخصائيات مكتبة سجن النساء بالسجن المركزي بولاية سمائل وموظفاتها، فبسببها سيبنين جسور للتعاون ويفتحن لأنفسهن مجالات للتدريب؛ ففي الدراسة التي أعدتها Ministry of Justice: National Offender Management Service (2011) ، أشارت إلى خدمة الإعارة المتبادلة بين المكتبات وصنفتها على أنها إحدى الخدمات الخاصة التي تقدم لمكتبات السجون.

الأنشطة والفعاليات الثقافية التي تقدمها مكتبة اسجن النساء بالسجن المركزي في سلطنة عمان على أنها برامج إصلاحية

كما ذكر الضابط مدني/ 5 فاطمة بنت مسعود الزيدية، أن المكتبة حريصة على تنفيذ الأنشطة والفعاليات الثقافية المختلفة وتنظيمها؛ إيماناً منها بالدور الكبير الذي تؤديه تلك الأنشطة والفعاليات في إصلاح النزيل، وجعله إنساناً منتجاً، وإعادته مواطناً صالحاً لمجتمعه، وتقدم تلك الأنشطة والفعاليات بالتعاون مع مختلف أقسام الرعاية الاجتماعية المتمثلة في: قسم التعليم، وقسم الوعظ والإرشاد، وورش الرسم، وتتجلى الأنشطة والفعاليات في الصور الآتية: المحاضرات والندوات العامة، والمسابقات الثقافية، وبرامج المتعلمين الجدد، وجماعات النقاش، وأحاديث الكتب، ومجلات الحائط الخاصة بعرض إبداعات النزيلات.

وترى الباحثتان أن مكتبة سجن النساء في السجن المركزي تقدم مختلف الأنشطة والفعاليات الثقافية التي تعمل على تعزيز القراءة في نفوس النزيلات، ومحو الأمية، وإتاحة الفرصة للكشف عن مواطن الإبداع لديهن، ناهيك عن الاستغلال الجيد للوقت وتعزيز المهارات الاجتماعية، واحترام الذات، وحرصت المكتبة على تنظيم المحاضرات في مختلف جوانب الحياة مع التركيز على الجوانب الدينية والتنمية البشرية، بما يتوافق مع المناسبات الدينية والاحتفالات الوطنية؛ وذلك بالتعاون مع محاضرين من المجتمع الخارجي، ولم تغفل المكتبة أهمية تنظيم المسابقات الثقافية لما فيها من فوائد ثقافية للنزيلات، وبما أن المكتبة تحمل رسالة التثقيف والتعليم معاً فقد تعاونت مع قسم التعليم في تفعيل برنامج المتعلمين الجدد، وذلك بتوفير الكتب المساندة لعملية التعليم.

كما أدركت المكتبة ضرورة تعزيز مهارة الحوار البناء بين النزيلات، فعملت على تنظيم حلقات نقاشية لمواضيع مختلفة، وتترأس أمينة المكتبة هذه الحلقات، كما تعمل على تنظيم ما يسمى بأحاديث الكتب؛ وذلك باختيار كتاب مثير للجدل ويطرح للنقاش وإبداء وجهات النظر، ومما لا جدال فيه أن هذا النوع من الأنشطة لها تأثير كبير في تنمية ذات النزيلات واحترامها، والإحساس بقيمتهن الفكرية والإنسانية.

ولتعزيز مشاركات النزيلات وإبداعاتهن، وضعت أمينة المكتبة مكانا مناسبا لعرض كل ما يخص خدمات المكتبة ونتائج المسابقات ومشاركات النزيلات، ولإعطاء النزيلات المزيد من الدافعية، ودفعهن إلى المشاركة الفعالة أكثر في المحاضرات والمسابقات الثقافية، مما سيساعدهن على التعلم وتغير مسار حياتهن يفضل إصدار مجلة تعرض أنشطة المكتبة وتبرز إنتاج النزيلات.

جماعة أصدقاء المكتبة:

ذكر الضابط مدني/ 5 فاطمة بنت مسعود الزيدية إن المكتبة شكّلت جماعة أصدقاء المكتبة، من عددٍ كبير من النزيلات اللواتي لديهن حب وشغف بالمكتبة، وهذه الجماعة تمثل حلقة التواصل بين المكتبة وباقي النزيلات، ومما يميز هؤلاء النزيلات ليكنّ ضمن جماعة أصدقاء المكتبة، هو الحماس الشديد للتعاون مع أمينة المكتبة، ورغبتهن بالتعلم والتعليم، وتغيير حياتهن وحياة من حولهن، ولتفعيل دور جماعة أصدقاء المكتبة أسند إليهن بعض المهام، مثل: عملية ترفيف الكتب، ومتابعة النزيلات المتأخرات عن إرجاع الكتب المستعارة، كما ظهر نشاطهن بشكل واضح في فعاليات أسبوع المكتبة، الذي نظم في الفترة من 8-12/ نوفمبر -وللعلم فإن هذا الأسبوع ينظم سنويا

ولكن فترة إقامته تختلف من سنة إلى أخرى– إذ أُوكلت إليهن مهام التنسيق والتنظيم للأسبوع. والجدير بالذكر أن جماعة أصدقاء المكتبة على تعاون مستمر مع الجماعات الأخرى في قسم الوعظ والإرشاد الديني.

ويتضح مما سبق أن مكتبة السجن المركزي للنساء بولاية سمائل تؤدي دورا كبيرا في تأهيل النزيلات من الخدمات المعلوماتية التي تقدمها سواء خدمة الإعارة الداخلية الخارجية، التي تؤدي دورا كبيرا في توسيع مدارك النزيلات وتعليمهن السلوكيات الإيجابية، أو من البرامج الثقافية وحتى من خلال جماعة أصدقاء المكتبة التي تؤدي دورا في ربط النزيلات بالمكتبة.

مدى مساهمة الخدمات المكتبية والأنشطة والفعاليات الثقافية التي تقدمها مكتبة سجن النساء بالسجن المركزي بولاية سمائل في إعادة تأهيل النزيلات

يتضح مما سبق أن للخدمات والبرامج من أنشطة وفعاليات ثقافية التي تقدمها مكتبة سجن النساء بالسجن المركزي بولاية سمائل بسلطنة عمان دورا حيويا في إعادة تأهيل النزيلات، ذلك أنها تؤدي دورا مهما في شغل الفراغ الذي يحيط بالنزيلات، كما أنه يقلل من الوحدة التي تشعر بها النزيلة خاصة في وقت الليل، ذلك أنه في حالة استعارة النزيلة لعدد من المواد المكتبية يمكن أن تكون هذه المواد ونيسا ممتازا لها، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة Basaran (2016) التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الأنشطة الترفيهية التي ينفذها النزيل وبين تعزيزه لذاته والتقليل من الوحدة التي يشعر بها.

وترى الباحثتان أن مكتبة السجن المركزي للنساء وفرت خدمة الإعارة الخارجية؛ حتى تقضي النزيلات وقتا أطول مع المواد المكتبية؛ وبالتالي يمكن أن توثر تلك المواد في النزيلات، وتسهم في إعادة تأهيلهن وإصلاح مسار حياتهن، وربما تعليمهن مهنة جديدة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة National Offender Management Service (2015) التي أكدت على وجود فهرس من مكتبة السجن يعرف بأعداد مجموعات المكتبة وأنواعها، ويعرف بطرق التبادل وسياسته بين المكتبات، كما يعرف بسياسة الإعارة الداخلية والخارجية للكتب.

وليس من دليل أكثر أهمية على الخدمات المكتبية وتأثيرها في إعادة تأهيل النزيلات من انتماء كثير منهن لجماعة أصدقاء المكتبة، والاشتراك في هذه الجماعة اختياري، ولن تنتمي إليها إلا النزيلات التي شعرن بدور المكتبة وأهميتها في حياتهن.

كما إن للأنشطة الثقافية والدينية دورا في تنشيط وتحفيز الوازع الديني، فقد توصلت دراسة Hsu (2014) إلى أن الأنشطة الدينية التي تمارس بالسجون بتايوان لها تأثير إيجابي على الصحة العقلية للسجين، وعدلت من سلوكياتهم التي كانت قبل السجن، وللأنشطة التي تنفذها المكتبة دور بارز في إعادة تهيئة النزيلة، خاصة إذا ارتبطت الأنشطة بمستوى تعليمي جيد ونفذت تلك الأنشطة بمستوى ذي جودة عالية. إذ من الممكن أن يكون هناك مجموعة من النزيلات من حملة الشهادات الدنيا من التعليم، ولربما تسهم الأنشطة التي تقدمها المكتبة في تحسين مهاراتهن، وتغير نظرتهن إلى الحياة بالإضافة إلى إعادة تهيئتهن، إذ ترى دراسة Champion (2015) أن الأنشطة التي تقدمها المكتبة تهدف إلى بناء مهارات شخصية واجتماعية؛ وذلك بتقديم مناهج تضم الفنون، والتعليم المنظم، والعلاقات الأسرية، والتعلم من الأقران ومهارات الحياة.

كما أن لجماعة أصدقاء المكتبة دورا في نشر البيئة الثقافية والمعلوماتية بين النزيلات؛ فلا يستطيع أحد ان ينكر أننا نحتاج المعلومات في حياتنا اليومية؛ وبالتالي فإن وجود جماعة مثل جماعة أصدقاء المكتبة داخل السجن سيسهم في نشر الوعي المعلوماتي للنزيلات.

الخاتمة:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع مكتبة سجن النساء بالسجن المركزي بولاية سمائل بسلطنة عمان، وكشفت الدراسة بأن سجن النساء بالسجن المركزي من التنظيمات الإدارية التي خطط لها ولتفاصيلها بكل دقة مع التخطيط لبناء السجن؛ وذلك تنفيذا لتشريعات اللائحة القانونية لتنظيم السجون، الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم 48 في العام 1998، وينص على أن تتولى إدارة السجون إنشاء المكتبة، ودعمها مادياً، وهذا يثبت أن الدولة خطت خطوات واسعة نحو التنظيمات الإدارية للدولة؛ فإن يقر مرسوم ضرورة إنشاء مكتبة هو أمر لا تفعله إلا

دول متقدمة في الحضارة وذات تاريخ طويل بالسجون، وأن تأتي سلطنة عمان في بدايات عهدها وتقر هذا الأمر وتطبقه على أرض الواقع هو أمر لا نجد معه إلا الإعجاب بالدولة وبقائدها، وهذا يتفق مع رأي Kaplan (2011) التي رأت أن سلطنة عمان مقارنة بالدول العربية الأخرى قطعت شوطا كبيرا في السنوات الأخيرة في الاهتمام بحقوق الإنسان.

كما أن هذا الواقع أثبت أن مبنى المكتبة وتجهيزاته تم اختياره، والتفكير به بكل دقة، وفقا للمعايير الدولية لموقع المكتبات، ذلك أن مكتبة النساء مستقلة تماما عن بقية المكتبات كما يسهل الوصول إليها من قبل النزيلات وتوفرت بها المساحة الكافية للقراءة وممارسة الأنشطة المختلفة من قبل موظفات المكتبة أو النزيلات، وتم تجهيز المكتبة بأثاث مريح، وألوان تساعد النزيلات على القراءة والاستمتاع بالجو العام للمكتبة.

أيضا ومن العناصر التي تشهد لواقع مكتبة سجن النساء بالسجن المركزي بسمائل، موظفو المكتبة، فقد تم توظيف عدد ثلاث موظفات للعمل بالمكتبة، إلا أن ما يؤخذ على الموظفات أو على إدارة المكتبة في هذا الجانب، أن الموظفات غير متخصصات في علم المكتبات.

خلاصة القول إن مكتبة النساء بالسجن المركزي، كونها واقع فعلا موجودة، وتقدم خدمات معلومات وأنشطة وفعاليات تؤثر إيجابا على النزيلات وتساعدهن على التعلم وإعادة تشكيل حياتهن.

إن نجاح البرامج الإصلاحية وفاعليتها مرتبط بالمناخ السياسي في الدولة من حيث وجود قانون تنظيمي للسجون، ينص على ضرورة إنشاء مكتبات السجون، ووجود لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وبنظرة تحليلية لماهية البرامج الإصلاحية التي تقدمها مكتبة سجن النساء في السجن المركزي نجدها تتوافق بدرجة كبيرة مع البرامج الإصلاحية التي نص عليها الدليل الإرشادي لخدمات مكتبات السجون الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الأفلا) عام 2005، ويعد أداة إرشادية للبرامج الإصلاحية التي يجب توفرها في مكتبات السجون التي تهدف إلى إعادة تأهيل نزلائها.

التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإن الباحثتين تتقدمان بالتوصيات الآتية:

1. تعيين موظفة متخصصة في علم المكتبات والمعلومات.
2. فتح المكتبة لتكون طوال أيام الأسبوع عدا يوم الجمعة.
3. نغير أوقات فتح المكتبة لتكون من الساعة 9:00 صباحا إلى 10:00 ليلا من يوم الأحد إلى الخميس، ومن 9:00 صباحا – 2:00 بعد الظهر يوم السبت من كل أسبوع.
4. إصدار مجلة خاصة بأنشطة المكتبة تضم النتاج الفكري والأدبي للنزيلات.
5. إطلاق خدمة العلاج بالقراءة؛ لما لها من دور كبير في مساعدة النزيلات في حل مشاكلهن.
6. الحرص على تفعيل خدمة الإعارة المتبادلة بين المكتبات.
7. إقامة علاقة تعاونية مع المكتبات الأخرى في المجتمع.
8. انضمام مكتبات السجن المركزي إلى جمعية المكتبات العمانية؛ لما له من أهمية كبيرة في توفير دعم الموظفين وتدريبهم.
9. توفير الدورات التدريبية في مجال العمل المكتبي لأمناء مكتبات السجن المركزي بالتعاون مع قسم دراسات المعلومات بجامعة السلطان قابوس.
10. إعداد لائحة تنظيمية لمكتبات السجن المركزي (مكتبة الرجال، ومكتبة النساء، ومكتبة الأحداث، ومكتبة الضباط)؛ لضمان توحيد العمل في جميع المكتبات.

المراجع باللغة العربية:

1. الجامعة الأمريكية بالقاهرة. (2017). دليل مرجعي للباحثين الكيفيين: الفصل الخامس المقابلات. تم استرجاعه من
http://www1.aucegypt.edu/academic/qualitativeresearch/chapter5.html
2. الخروصي، طلال. (2014). العوامل المسهمة في العود إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات (رسالة ماجستير). جامعة نزوى، نزوى، سلطنة عمان.
3. دياب، سهيل رزق. (2003). مناهج البحث العلمي. تم استرجاعه من http://www.fhf.demo.blue.ps/files/6e1f78_ad839ea8eb0c4ab8946d8b405d175f30.pdf
4. السريع، محمد السريع. (1997). مكتبات السجون والمؤسسات الإصلاحية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، 3 (1)، 77-101.
5. الشيخ، فاطمة وصوفي، عبد اللطيف. (2013). الأدلة الإرشادية للخدمات المكتبية للسجناء: سلسلة ترجمة معايير الإفلا (13). تم استرجاعه من
https://www.ifla.org/files/assets/hq/publications/professional-report/92-ar.pdf
6. العبدلي، سليمان بن ناصر. (مقابلة شخصية، مارس 23، 2015).
7. الكليبي، منى. (مقابلة شخصية، مارس 23، 2015).
8. الكيومي، عبدالعزيز. (مقابلة شخصية، مارس 23، 2015).
9. اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. (2015). التقرير السنوي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. تم استرجاعه من https://www.ohrc.om/source/2ae17269-fd14-4538-aad8-c61006029553/book%20Arabic(1).pdf
10. مرسوم سلطاني رقم 1998/48. (1998).

http://data.qanoon.om/ar/rd/1998/1998-048.pdf

11. مرسوم سلطاني رقم 1994/14. (1994).
http://data.qanoon.om/ar/rd/1994/1994-014.pdf
12. مرسوم سلطاني رقم 1974/23. (1974).
http://data.qanoon.om/ar/rd/1974/1974-023.pdf
13. المغدري، أحمد بن خميس. (2003). إستراتيجيات التدبر لضغوط بيئة السجن وعلاقتها بالأبعاد الأساسية للشخصية لدى السجناء في سلطنة عمان. (رسالة ماجستير). الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
14. المكتبات العمانية بين الماضي والحاضر. (2005). تم استرجاعه من http://alyaseer.net/vb/showthread.php?p=95203
15. النشار، السيد السيد. (2001). مكتبات السجون. الإسكندرية، دار الثقافة العلمية.
16. نور الدين، هدى عبد السميع. (1998). مكتبات السجون ومساهماتها في إصلاح النزيلات في المنطقة العربية السعودية: دراسة ميدانية على سجون مكة المكرمة. (رسالة ماجستير). جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، المملكة العربية السعودية.
17. وزارة الشؤون القانونية. (2013). القوانين. تم استرجاعه من
http://mola.gov.om/mainlaws.aspx?page=1

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Applebaum, A. (2014).What are prison library really like? The airship? Retrieved from http://airshipdaily.com/blog/06302014-prison-libraries
2. Barlotti, A. (1-9 August 2003). Prison Libraries in Italy. World Library and Information Congress: 69th IFLA General Conference and Council. Germany, Berlin.
3. Basaran, Z. (2016). The effect of recreational activities on the self-esteem and loneliness level of the prisoners as an alternative education. Universal Journal of Educational Research, 4, 1080 – 1088. Retrieved from http://www.hrpub.org/journals/article_info.php?aid=3698
4. Brosen ,D. ,De Dondera , L., Durya , S., Vanwinga , T., & Verté, D. (2015). Life Long Learning: The Prison Library As A Bridge To Participation. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 191(2), 1496-1500. Retrieved from
5. http://ezproxysrv.squ.edu.om:2272/S1877042815026944/1-s2.0S1877042815026944-main.pdf?_tid=400bc4be-945e-11e7-b077-00000aacb362&acdnat=1504851998_a8f05e6ba4fbb2768e89e38c4bca0eca
6. Champion, N. (2015). The future of prison education contracts: delivering better outcomes. London: Prisoners Learning Alliance.
7. Conrad, S. (2012). Collection development and circulation policies in prison libraries: An exploratory survey of librarians in US correctional institutions. The Library Quarterly: Information, Community, Policy, 82 (4). Retrieved from http://www.journals.uchicago.edu/doi/full/10.1086/667435

8. Costa, L. (1-9 August 2003).Library services to prisoners in the State of Rio de Janeiro. World Library and Information Congress: 69th IFLA General Conference and Council. Germany, Berlin.

9. Costanzo, E. (1-9 August 2003). ABC and the Italian Prison

10. International Book Committee & International Publishers Association. (1994). Charter for the reader. Geneva: UNESCO.

11. Dilek-Kayaoglu, H. & Demir, G. (2014). Prison libraries in Turkey: The results of a national survey. Journal of Librarianship and Information Science, 46 (2), 130-138. Retrieved from http://ezproxysrv.squ.edu.om:2210/doi/pdf/10.1177/0961000614523635

12. Dixen, R & Stephanie, T. (2001). How Librarian serve people in Prison. Computers in Library, 21 (9), 6-48 .

13. HSU, H. (2014). Effects of Religiousness on Depressive Symptoms among Elderly Persons in Taiwan. Clinical Gerontologist, 37(5), 446-457. Retrieved from http://eds.b.ebscohost.com/eds/pdfviewer/pdfviewer?vid=7&sid=5e5f3edb-5669-44e7-9e65-090a40acdb69%40sessionmgr101

14. Johnson, L. M. (2008). A place for art in prison: Art as a tool for rehabilitation and management. Southwest Journal of Criminal Justice, 5(2), 100-120.

15. Kim, R. H., & Clark, D. (2013). The effect of prison-based college education programs on recidivism: Propensity Score Matching approach. Journal of Criminal Justice, 41(3), 196-204.

16. King, T.(2006). Library staff at Ohio prisons: An investigation of four key demographic variables and their relationships to job satisfaction and career incentives.(Thesis). Simmons College.

17. Lehmann, V, & Joanna, L. (2005). Guidelines for library services to prisoners. New York: International Federation of Library Associations and Institutions.

18. Lehmann, V.(20-28 August 1999). Prison librarians need: a challenging career for those with the right professional and human skills. 65th IFLA Council and General Conference. Bangkok, Thailand.

19. Les, W. (2013). Better library and learning space: projects, trends, ideas. London: Facet Publishing. Retrieved from http://eds.b.ebscohost.com/eds/ebookviewer/ebook/bmxlYmtfXzc2NjIwMF9fQU41?sid=b576cf19-02f5-44ed-a45e-8246b3b994ef@sessionmgr104&vid=0&format=EB&rid=1

20. Libraries. World Library and Information Congress: 69th IFLA General Conference and Council. Germany, Berlin.

21. Lilienthal, S.M. (2013). Programming for prisoners :current and former : helps fight recidivism. Library Journal, 138 (2). Retrieved from http://ezproxysrv.squ.edu.om:2218/eds/pdfviewer/pdfviewer?vid=10&sid=d77692ff-e7c4-4c23-ae8e-7d78f0e554f4%40sessionmgr104

22. Meek, R., & Lewis, G. (2013). The impact of a sports initiative for young men in prison: Staff and participant perspectives. Journal of Sport & Social Issues.

23. Ministry of Justice: National Offender Management Service. (2011). Prison library service. Retrieved from https://www.justice.gov.uk/downloads/…/psi…/psi-45-2011-prison-library-service.doc

24. National Offender Management Service. (2015). Prison library service. Retrieved from https://www.justice.gov.uk/downloads/offenders/psipso/psi-2015/psi-02-2015-prison-library-service.pdf

25. Rowlinson, P. (1996). A Survey of the provision and use of library services in certain London prisons. The Provision and Use of Library and Documentation Services, 55-83. Retrieved from http://ezproxysrv.squ.edu.om:2054/science/article/pii/B9780080119748500079

26. Sambo, A. S, Usman, S.A., & Rabiu, N. (2017). Prisoners and their information needs: prison libraries overview. Library Philosophy and Practice, 1-17. Retrieved from http://digitalcommons.unl.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=4135&context=libphilprac

27. Shaw, J., & Humber, N. (2007). Prison mental health services. Psychiatry, 6(11), 465–469.

28. Stevens, Tony (1995) The role of the prison library in the reform and rehabilitation process. (PhD thesis), University of Sheffield. Retrieved from http://etheses.whiterose.ac.uk/5982/2/245696_vol1.pdf

29. Ukamaka, E. J. (2015). Problems and prospects of providing library and information services to the prisoners in Nigeria. Library Review; Bradford , 64 (4/5) , 285-304. Retrieved from https://ezproxysrv.squ.edu.om:2110/docview/1692917198?accountid=27575

30. United Nations standard minimal rules for the treatment of prisoners. (1995). Standard minimum rules for the treatment of prisoners New York: United Nations.

31. White, R., Halsey, K., Martin, K. & Jones, M. (2006). Implementation of the new prison library specification. Research Report No 748. Retrieved from http://dera.ioe.ac.uk/6410/2/RR748.pdf